هيئة الأوراق المالية والسلع
SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY
الإمارات العربية المتحدة
أوراق مالية

مايو - ٢٠٠٩م / جمادى الأولى-١٤٣٠هـ | العدد الثاني

هيئة الأوراق المالية والسلع تعتمد ضوابط تعاملات صناديق المؤشرات المتداولة في الأسواق المالية بالدولة

أقر مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع في الاجتماع الذي عقده في دبي برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة الهيئة، الضوابط التي تحكم تداول صناديق المؤشرات المتداولة، ووجه بوضع الضوابط اللازمة للترخيص والإشراف والرقابة والتفتيش وتحديد الرسوم فيما يتعلق بالأنشطة التي آلت إلى اختصاص الهيئة بموجب مذكرة التفاهم الموقعة بين كل من هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي والتي استهدفت تحديد الاختصاصات المتعلقة بالأنشطة والخدمات المالية بين الجهتين.

وجرى خلال الاجتماع، الذي حضره كل من معالي حمد الحر السويدي نائب رئيس المجلس وكيل دائرة المالية في أبوظبي، ومعالي سلطان بن ناصر السويدي محافظ المصرف المركزي، وسعادة عبد الله سالم الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة، وسعادة سامي ظاعن القمزي مدير عام دائرة التنمية الاقتصادية بدبي، وسعادة محمود إبراهيم المحمود، وسعادة حامد كاظم، بحث عدداً من الموضوعات والقضايا الهامة ذات الصلة بقطاع الأوراق المالية والبت فيها.

إجتماع مجلس إدارة الهيئة الثاني عشر-الدورة الثالثة برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد/ رئيس مجلس الإدارة

صناديق المؤشرات المتداولة

ووافق مجلس الإدارة على الضوابط المقترحة من سوق أبوظبي للأوراق المالية بخصوص تداول صناديق المؤشرات، وذلك للعمل بها خلال الفترة الحالية وإلى حين انتهاء الهيئة من وضع ضوابط بهذا الخصوص على أن يتم العمل بها فور صدورها، وتتضمن هذه الضوابط، التزام هذه الصناديق بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الدول المؤسسة فيها كشرط أساسي لقبول واستمرار الإدراج بالسوق وخاصة تلك المتعلقة بالإفصاح وبحقوق المساهمين بما يضمن العدالة للمستثمرين في الدولة، والتزام السوق بإبلاغ الصناديق التي ستدرج بضرورة التقيد بأحكام القوانين أو الأنظمة أو القرارات ذات العلاقة التي ستصدر لاحقاً من الهيئة، كما يتضمن أيضا ضرورة التأكد من جاهزية أنظمة التداول والتقاص والتسوية لدى سوق أبوظبي للأوراق المالية قبل القيام بإدراج هذه الصناديق. واطلع مجلس الإدارة على مذكرة بشأن تفويض الهيئة في الترخيص والرقابة والتفتيش على بعض الأنشطة المرتبطة بالأوراق المالية، ووضع الضوابط اللازمة لهذا الغرض، وذلك بعد أن تم التوصل إلى صيغة مشتركة تضمنتها مذكرة التفاهم الموقعة بتاريخ ٢٤ فبراير الماضي بين المصرف المركزي والهيئة لتحديد الاختصاصات المتعلقة بالأنشطة والخدمات المالية بين الجهتين. ووجه المجلس بضرورة الإسراع في وضع الضوابط اللازمة للترخيص والإشراف والرقابة والتفتيش وتحديد الرسوم فيما يتعلق بالأنشطة التي آلت إلى اختصاص الهيئة بموجب مذكرة التفاهم الموقعة.

إلغاء شركة وساطة

وقرر المجلس إلغاء ترخيص شركة وساطة مالية (إن بي إف سيكيوريتيز) وشطبها من السجل الخاص بالوسطاء، وذلك بعد اطلاعه على تقرير يتضمن بيانات الشركة والإجراءات المتخذة من قبلها لإتمام إجراءات إلغاء ترخيصها -بناء على رغبتها-وشطبها من سجل الوسطاء.

كما ناقش المجلس تقريراً مفصلا بشأن إنجازات الهيئة خلال العام ٢٠٠٨ في إطار تنفيذ الخطة الإستراتيجية (٢٠٠٨-٢٠١٠) والذي يوضح مؤشرات الأداء الرئيسية ونسب إنجاز الأهداف الإستراتيجية مقارنة بما تم إنجازه خلال العام ٢٠٠٧ والمطلوب تحقيقه خلال الأعوام (٢٠٠٩-٢٠١٠)، وذلك وفقاً للمحاور المعتمدة الرئيسية. وقد أظهر التقرير ارتفاع معدلات الأداء ونسب الإنجاز بشكل لافت.

كما استعرض المجلس تقريراً بشأن توصيات « ملتقى تأثيرات الأزمة المالية العالمية، والحلول المقترحة لها»، والذي عقد في أبو ظبي بتاريخ ٢٦ يناير الماضي، وقد تضمنت التوصيات مقترحات للهيئة لمواجهة الأزمة المالية الحالية .

٩٨٪ نسبة إفصاح الشركات المساهمة العامة المحلية في العام ٢٠٠٨

بلغت نسبة إفصاح الشركات المساهمة العامة المحلية عن بياناتها المالية السنوية للعام ٢٠٠٨ نحو ٩٨٪، وذلك بعد استثناء شركتي «أملاك وتمويل» بسبب عملية الاندماج فيما بينهما.

وأكدت هيئة الأوراق المالية والسلع أن إجمالي عدد الشركات المحلية التي أعلنت عن بياناتها المالية السنوية للعام ٢٠٠٨ بلغ ١٠٠ شركة من أصل ١٠٤ شركات مساهمة عامة محلية مدرجة في أسواق الأوراق المالية بالدولة مطالبة بتقديم بياناتها السنوية.

وأشادت الهيئة بالشركات التي بادرت بإعلان إفصاحاتها، منوهة إلى أن الشركات المساهمة العامة الإماراتية التي لم تقدم إفصاحاتها حتى تاريخ انتهاء المدة القانونية المحددة للإفصاح - بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٣١- تضم شركتين هما «الخزنة للتأمين» وبنك الإمارات العربية للاستثمار.

كما أشارت الهيئة إلى أن عدد الشركات غير الوطنية التي لم تفصح عن بياناتها المالية خلال المدة القانونية المحددة بلغ ١٤ شركة كويتية، لم تفصح أيضاً في سوق الإدراج الرئيسي في الكويت.

المحتويات

الأوراق المالية والسلع توقع ٣١ مذكرة تفاهم دولية ومحلية..... ٥

إدراج رابط للشركات المساهمة العامة على الموقع الإلكتروني للهيئة..... ٦

انخفاض ثقة المستثمرين في المنتديات الاقتصادية الإلكترونية..... ٧

اعتماد هوامش ابتدائية جديدة للذهب والعملات ببورصة دبي للذهب والسلع.... ٨

طالب بتعظيم الاستثمار في رأس المال البشري وتبنى الفكر الاستراتيجي

معالي سلطان بن سعيد المنصوري يفتتح ملتقى التجارب المؤسسية

نظمت هيئة الأوراق المالية والسلع في دبي مؤخرا ملتقى التجارب المؤسسية بمشاركة هيئة تنظيم الاتصالات ووزارة العمل وهيئة الإمارات للهوية، وبحضور ممثلين وقيادات بعض وزارات الدولة وهيئاتها والأسواق المالية بالدولة وعدد من ممثلي القطاع الخاص.

وافتتح معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة فعاليات الملتقى. وأشاد معاليه، في كلمة الافتتاح، بالرؤية الحكيمة لقيادة الإمارات، والتي تهدف إلى تبوؤ الدولة مكانة متقدمة ومتميزة على الصعيد العالمي، مبنية على أساس نهضة شاملة من شأنها الدفع قدما بعملية التنمية المستدامة بكافة أبعادها.. بما فيها التنمية البشرية.ولفت إلى أن هذا الهدف يتطلب تعظيم الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره عماد أي تنمية مستقرة ومستدامة تضيف إلى قوة الأمم وتقدمها.

وقدم سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع في الجلسة الأولى من الملتقى ورقة عمل بعنوان «منهجية التكامل في إدارة النظام المؤسسي»، حيث استعرض ثلاثة محاور تتضمن نبذة تاريخية عن الهيئة منذ نشأتها ومراحل تطورها، ومنهجية التكامل في إدارة النظام المؤسسي، ونتائج تجربة الهيئة.وأوضح أن الهيئة تبنت منهجية التكامل في إدارة النظام المؤسسي إيمانا منها بأن الريادة تتطلب تكوين نظام مؤسسي يتسم بالتكامل بين عناصرها والمرونة في أدائه ليتفاعل بكفاءة مع متغيرات الأسواق ويلبي التوقعات من الهيئة باعتبارها جهة رقابية تنظيمية.وأشار إلى أن منهجية التكامل تقوم على الاتصال الدائم والمستمر بين عناصر القيادة، والموارد البشرية، والسياسات والاستراتيجيات، والعمليات، وأن عملية قياس الأداء تمثل محوراً مركزياً لمعايرة أداء كل من العناصر الأربعة، والاهتمام بأدق التفاصيل مع التركيز على الأهداف الإستراتيجية، وتلبية المتطلبات المتوقعة لكافة المتعاملين والشركاء الاستراتيجيين مثل الشركات المساهمة العامة وشركات الوساطة والمستثمرين وأسواق المال وأسواق السلع والهيئات المماثلة، والتقييم المستمر لأداء عمل الهيئة. من جهته، عرض سعادة محمد ناصر الغانم مدير عام هيئة تنظيم الاتصالات لتجربة الهيئة. وعرض سيف السويدي مدير مكتب وزارة العمل بعجمان في الجلسة الثانية للملتقى تجربة النظام الإلكتروني للشكاوى في وزارة العمل والطريقة التي تتعامل بها الوزارة مع الشكاوي، فيما استعرض عبد الله الزبادي مدير إدارة الموارد البشرية في هيئة الإمارات للهوية تجربة الهيئة في التوطين.

ملتقى «آثار الأزمة المالية» يوصي بتطوير آلية فعالة لإدارة الأزمات

أوصى ملتقى «آثار الأزمة المالية وبعض الحلول المقترحة». بضرورة إيجاد آلية فعالة ومتطورة لإدارة الأزمات، وتطوير ثقافة الاستثمار، والتوعية بأخطار المضاربة، ووضع البرامج المستمرة لها، والتعاون مع المنظمات الدولية في هذا الصدد.

وشدد الملتقى، الذي عقد تحت رعاية المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع في ٢٦ يناير الماضي، على اعتبار الأزمة المالية العالمية فرصة للتعلم وفهم تشريعات السوق والمؤسسات بشكل أفضل وأعمق وتشجيع المؤسسات على زيادة رساميلها وتبني سياسات الاندماج والاستحواذ وتدعيم النشاطات المالية طويلة المدى ودعم تمويل المشروعات من خلال أدوات سوق رأس المال وربط التمويل بإنتاجية الاستثمار وزيادة الاستفادة من أدوات التمويل الإسلامي. وأوصى الملتقى بضرورة إصلاح النظام المالي والاستمرار في دعم البنوك عن طريق ضخ المزيد من الأموال إذا اقتضت الحاجة لذلك.كما أوصى بتطوير إطار حوكمة الشركات والمؤسسات وانتهاج مبادئها بشكل أكثر فعالية لتتسم المعاملات بالشفافية والنزاهة، وكذلك حوكمة الجهات الرقابية.

ودعا إلى إيجاد تعاون وثيق بين دول مجلس التعاون الخليجي والاستفادة من العوامل المشتركة بينها في مواجهة الأزمة المالية، وذلك من خلال استكمال إجراءات الاتحاد النقدي والتكامل في مجال الأسواق المالية والتشريعات، والعمل بالعملة الخليجية الموحدة، وإنشاء مؤشر موحد للأسواق في المنطقة، إضافة إلى اتباعها سياسات مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وتبني برامج تحفيزية.وشدد على ضرورة تعديل وتطوير سياسات الإفصاح والشفافية لتصبح أكثر فعالية في الإفصاح عن السياسات المحاسبية والتقييم العادل للأسهم، إضافة إلى تشديد الرقابة على التصرفات غير المسؤولة بالأسواق وإيجاد عقوبات فاعلة ورادعة حيال أية مخالفات واستبعاد الأدوات المالية عالية المخاطر.

وطالب بزيادة التنسيق والتعاون بشكل أكثر فعالية بين السلطات التشريعية ومصرف الإمارات المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع لوضع إطار موحد متكامل ومتناسق من الإجراءات، والمراقبة الدورية لتطبيق تلك الإجراءات بشكل دوري. ودعا إلى تعديل الإجراءات والقواعد والسياسات التي تنظم أعمال مؤسسات التصنيف الائتماني وصناديق التحوط وكفاءة عمل مدققي الحسابات وجودة المعلومات المحاسبية وعمليات البيع على المكشوف، ووضع إطار مراقبة قوي لها، وتطوير أعمال مجالس إدارات الشركات والمؤسسات.

وأوصى بتفعيل دور الإشراف والرقابة وتبادل المعلومات والاستشارات بين هيئة الأوراق المالية والسلع ونظيراتها في الدول المختلفة، إضافة إلى تطوير نظام استشعار الأزمات والتنبيه لها، وإيجاد آلية فعّالة ومتطورة لإدارة تلك الأزمات، واستحداث إدارات أو وحدات لإدارة المخاطر.

دعوة المستثمرين لتعبئة كامل بيانات أوامر بيع وشراء الأسهم

أكدت هيئة الأوراق المالية والسلع على ضرورة التزام كافة شركات الوساطة العاملة في مجال الأوراق المالية باستيفاء جميع البيانات الخاصة بأوامر الشراء أو البيع قبل توقيع العميل عليها.

كما شددت أيضا على عدم الحصول على توقيع العملاء على نماذج أوامر غير مستوفاة ومن دون تعبئة بياناتها الأساسية؛ الأمر الذي قد يعرّض الشركة ومرتكبي ذلك الفعل للمسؤولية الجنائية.

ودعت الهيئة المستثمرين إلى مراعاة استيفاء كافة البيانات المطلوبة قبل التوقيع على أوامر الشراء أو البيع وعلى وجه الخصوص (اسم الورقة المالية المطلوب تداولها، والكمية المطلوب التعامل عليها، والسعر، وتاريخ الأمر، وتوقيته، ومدة سريانه).

ونبهت إلى ان توقيع الأوامر دون تعبئتها بالبيانات المطلوبة يتيح الفرصة لتعبئتها لاحقا بمعرفة شركة الوساطة دون موافقة العميل أو علمه.

وتابعت في حال إجراء أي تغييرات في بيانات الأمر سواء بالحذف أو الإضافة أو التعديل يراعى التوقيع بجانب ذلك التغيير أو إعادة كتابة الأمر على نموذج جديد وإلغاء الأمر السابق.

وشددت الهيئة على عدم إيداع الأموال لدى الحسابات الخاصة بشركات الوساطة دون إصدار أية أوامر شراء، أو تركها في حسابات الشركة بعد تنفيذ أوامر البيع لفترات طويلة.

في إطار التشاور والتعاون المستمر

الطريفي يبحث أوضاع الأسواق المالية مع عمدة لندن

استقبل سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع في أبوظبي مؤخراً اللوردأيان لودر عمدة حي المال في لندن. وتم خلال اللقاء تبادل الرؤى والمقترحات حول الأوضاع التي تشهدها الأسواق المالية في الإمارات والمملكة المتحدة في ضوء الأزمة المالية العالمية التي ألقت بظلالها على كافة الأسواق المالية في مختلف العالم.

وأعقب اللقاء غذاء عمل أقامته هيئة الأوراق المالية والسلع تكريما لعمدة لندن حضرها عدد من الفعاليات والشخصيات المالية والاقتصادية، وقد سلم سعادة عبد الله الطريفي لوحة تذكارية من هيئة الأوراق المالية للورد آيان لودر تقديراً لدوره البارز في دعم أواصر التعاون بين الجانبين في المجالات المالية والاقتصادية.

وأعرب اللورد أيان لودر عن ثقته وثقة المؤسسات المالية والمصرفية البريطانية بأسواق الإمارات المالية وقطاعها المصرفي، منوها إلى ريادة هذه الأسواق في المنطقة وقدرتها على تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية ومعالجة آثارها السلبية. وينظر إلى عمدة لندن على أنه سفير للمؤسسات المالية في خارج المملكة المتحدة؛ حيث يلعب من خلال الأنشطة والاتصالات التي يقوم بها دوراً مهما في دعم قطاع الخدمات المالية في بريطانيا.

حضر اللقاء سعادة محمد عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد، وحميد بن بطي الوكيل المساعد لوزارة الاقتصاد، وسعادة صلاح الشامسي رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة بالدولة، وسعادة محمد عمر عبد الله وكيل الدائرة الاقتصادية أبوظبي، وسعادة راشد البلوشي نائب الرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية، كما حضره من الجانب البريطاني سعادة إدوارد أنتوني أوكدن سفير المملكة المتحدة لدى الدولة ، وسيمون كالاهان الرئيس التنفيذي لمعهد الأوراق المالية والاستثمار بلندن .

اللجنة الفنية تقدم توصيات حول مشاريع قوانين وأنظمة لتطوير البنية التشريعية

قدمت اللجنة الفنية في هيئة الأوراق المالية والسلع ضمن تقريرها للعام ٢٠٠٨ مجموعة من التوصيات حول مشاريع قوانين وأنظمة وعدد من الموضوعات التي كلفت بها.

وقد انتهت اللجنة من وضع قانون الهيئة في صيغته النهائية، حيث قامت بالاطلاع على الأنظمة والتشريعات في الأسواق المتقدمة والمتعلقة بسوق رأس المال، وأجرت دراسة مقارنة عن أفضل الممارسات العالمية في هذا الإطار. وانتهت اللجنة الفنية أيضا من إعادة هيكلة وظائف فريق القيادة والتخطيط الاستراتيجي للهيئة بما يخدم التطلعات والرؤى الإستراتيجية للهيئة، كما أعدت الخطة الاسترتيجية للهيئة ٢٠٠٨ - ٢٠١٥.

وعملت اللجنة أيضا على وضع النظام الخاص بالاستشارات المالية والتحليل المالي. فيما أعدت أيضا مشروع قرار التداول بالهامش، والذي اعتمده مجلس إدارة الهيئة بعد أن تم إدخال بعض التعديلات المتعلقة بتحديد نسبة الهامش الأولي وهامش الصيانة... ، ووضعت اللجنة الفنية مقترحا حول آلية وإجراءات تطبيق القرار الخاص بالتداول بالهامش .

وانتهت اللجنة الفنية أيضا من وضع النموذج المقترح لتحول الاسواق المالية إلى شركات مساهمة قابضة، إضافة إلى وضع المقترحات الخاصة بتنظيم عمل المحللين، كما تم وضع جدول لتصنيف الشركات العاملة في مجال الاوراق المالية وتحديد متطلباتها.

وفي السياق ذاته، وضعت اللجنة الفنية مقترحاً حول موضوع تداخل الصلاحيات بين الهيئة ومصرف الامارات المركزي ووزارة الاقتصاد وفق أفضل الممارسات العالمية، في الوقت الذي ناقشت فيه الدراسة الخاصة بضوابط ومعايير الملاءة المالية لشركات الوساطة. كما ناقشت أيضا النموذج المقترح لآلية عمل صانع السوق، إضافة إلى الدراسات المقدمة من شركة Clifford Chance. وناقشت أيضاً التقرير المقدم من المجلس الاستشاري للهيئة وموضوع صناديق الاستثمار، إضافة إلى مناقشة التقرير المقدم من شركة فايننشال سيرفيز فولنتير حول قطاع الاوراق المالية بالدولة.

وجهة نظر

رغم الظروف التي فرضتها الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على أسواق المال العالمية والمحلية إلا أن أسواقنا المالية نجحت مع مطلع الربع الثاني من العام في إثبات قدرتها على الصمود أمام تداعيات الأزمة وسجلت صعوداً، وإن كان محدوداً إلا أنه لم يخلو من دلالات لافتة.

ولعلي لا أبالغ عندما أقول أن هذه الأزمة مثلت محكاً مهماً واختباراً قوياً لسياسات الهيئة واستراتيجياتها من منطلق الدور المنوط بها لتنظيم وتطوير الأسواق المالية وأسواق السلع والإشراف والرقابة عليها. فإذا كانت حكومة دولة الإمارات قد قدمت المبادرات تلو الأخرى لمعالجة الأوضاع التي ترتبت على الأزمة وقامت بإرساء القواعد والأرضية الملائمة، فإن هيئة الأوراق المالية والسلع لم تتوان بدورها عن اتخاذ عدد من الإجراءات المهمة التي استهدفت استيعاب بعض آثار الأزمة والتعامل معها بمزيد من الفعالية والإيجابية.

لقد كان تجاوب الهيئة مع المبادرات الحكومية متناغما وفوريا؛ إذ سارعت باتخاذ سلسلة من الإجراءات نذكر منها -على سبيل المثال لا الحصر- تنظيم توقيت طرح الشركات المساهمة للاكتتاب العام لزيادة فرص نجاح الاكتتابات ومراعاة لظروف السيولة، وتخفيف شروط السماح للشركات المساهمة العامة بإعادة شراء أسهمها، والتنسيق مع الأسواق المالية لتعديل الحد الأقصى لانخفاض الورقة المالية خلال جلسة التداول ليصبح ١٠٪ بدلا من ١٥٪، كما عملت الهيئة على تبسيط إجراءات اندماج الشركات لإتاحة المجال لظهور كيانات اقتصادية قوية، وسمحت للشركات المساهمة العامة للقيام بإصدار توزيعات دورية دعماً لثقة المستثمرين.

ليس هذا فقط.. بل إن الهيئة قامت بتنظيم ملتقى عالمي دعت فيه خبراء ومتخصصين للتناقش وتبادل الرؤى والأفكار حول أفضل التصورات والسبل للتعامل مع الأزمة العالمية، وكثفت من برامجها لتنمية الوعي الاستثماري لدى المتعاملين بالأسواق سواء من خلال المحاضرات والندوات أو عبر وسائل الإعلام، كما قامت بتأجيل تفعيل بعض القرارات والأنظمة التي كانت تستعد لإصدارها مثل نظام التداول بالهامش، وذلك بعد أن طلب شركاء للهيئة في السوق إرجاء العمل به، وأوقفت إعداد نظام البيع على المكشوف عندما تبين أن التوقيت لم يعد ملائما لإطلاقه بعدما تم تعليق العمل به في دول كانت تطبقه.

وتأسيساً على ما سبق؛ فإننا نعتقد أن المبادرات والإجراءات التي تم اتخاذها سواء على مستوى الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية أو الجهات والهيئات المختلفة ومن بينها هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي سيكون لها دور أساسي في وضع الأسواق المالية المحلية—مقارنة مع الأسواق الناشئة الأخرى- في مركز متقدم على مسار التعافي السريع من تبعات الأزمة.

عبد الله سالم الطريفي

«الهيئة» و «المركزي» يتفقان على آلية توزيع الاختصاصات بينهما

وقع مصرف الإمارات المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع مذكرة تفاهم تحدد آلية التعاون والتفاهم بينهما في مجالات التشريع لأنشطة المؤسسات المالية العاملة في الأسواق المالية وترخيص المؤسسات التي تمارس هذه الأنشطة والإشراف عليها، وتبادل المعلومات الرقابية المتعلقة بها، وكذلك التعاون بينهما في مجال تسهيل تدفق المعلومات المتعلقة بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والجرائم المالية الأخرى.

وتحدد المذكرة، التي وقعها معالي سلطان بن ناصر السويدي محافظ المصرف المركزي وسعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع، اختصاص كل من الطرفين بشأن مسؤوليات التشريع والترخيص والرقابة والتفتيش على بعض النشاطات بقطاع الخدمات المالية بهدف إحكام السيطرة بدرجة أفضل على المخاطر التي قد يواجهها هذا القطاع.

وقال معالي سلطان بن ناصر السويدي إن الأوضاع الحالية تتطلب المزيد من التعاون والتفاهم بدرجة أكبر، وبصفة خاصة فيما يتعلق بقطاع الخدمات المالية وصناديق الاستثمار تحديدا.

ونوه إلى أن هناك تعاون قائم ومستمر وتشاور حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين «الهيئة» و«المركزي» إدراكا لأهمية التنسيق بين الجهات الرقابية والنقدية لضمان سلامة النظام المالي والمصرفي بالدولة.

من جانبه، أكد سعادة عبد الله الطريفي أن انتقال الصلاحيات أو الاختصاصات يتطلب المزيد من التنسيق والتعاون في مجال الترخيص والمجالات الرقابية والمواضيع المتعلقة بمجال الخدمات المالية بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.

وتختص الهيئة، بحسب المذكرة، بالمسائل المتعلقة بتشريع وترخيص ورقابة وتفتيش نشاط تأسيس وإدارة المحافظ أو صناديق الاستثمار في الأوراق المالية المحلية والأجنبية متى اتخذت شكل شركة مستقلة، فيما عدا الحالات التي ترغب فيها المحافظ أو صناديق الاستثمار في استثمار جزء من أموالها في أدوات الدين، حيث يتعين حصولها في هذه الحالة على موافقة «المركزي» في الترخيص لها، ويتم منح مفتشيه حق الرقابة والتفتيش عليها بالتنسيق مع الهيئة.

توقيع مذكرة للتعاون مع هيئة الخدمات المالية في المملكة المتحدة

وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع مذكرة للتعاون مع هيئة الخدمات المالية بالمملكة المتحدة يهدف إلى تعزيز سبل التعاون بين البلدين فيما يتصل بقطاع الأوراق المالية.

ووقع المذكرة سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي للهيئة، وهيكتور سانتس الرئيس التنفيذي لهيئة الخدمات المالية بالمملكة المتحدة، بحضور سعادة سيف الشامسي القائم بأعمال سفارة الدولة في لندن ود. عبيد الزعابي مدير إدارة البحوث والتوعية بالهيئة، كما حضر التوقيع عدد من المسؤولين بهيئة الخدمات المالية البريطانية.

وتأتي المذكرة الموقعة في إطار توجيهات معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد/ رئيس مجلس إدارة الهيئة - وبدعم ومتابعة من مجلس الإدارة- بالعمل على تبني أفضل الممارسات العالمية، والاستفادة من المعايير والنظم الرقابية النوعية لدى الجهات المناظرة في الأسواق المتقدمة، بما يواكب التطورات المتلاحقة في الأسواق العالمية ويدعم النمو في أسواق المال المحلية.

و أكدت المذكرة على أهمية تعزيز التعاون المشترك وتسهيل تبادل المعلومات والتنسيق بين الطرفين، والعمل على توفير إطار عمل للتعاون يعتمد حزمة من الإجراءات النظامية بما يساهم في تعزيز سلامة أسواق الأوراق المالية في الدولتين.

وتوقع سعادة عبد الله الطريفي أن تساهم هذه الخطوة في تعزيز التعاون المشترك من خلال تبادل المعلومات وسرعة التنسيق بما يرسخ أسس التعامل السليم في مجال الأوراق المالية بالدولة، وأن يكون للاتفاق آثار إيجابية على تشجيع الاستثمارات بين البلدين. ولفت إلى أن المملكة المتحدة لديها خبرات عريقة في مجال أسواق الأوراق المالية ولديها أحد أقدم البورصات المالية في العالم، منوها إلى أهمية الاستفادة من الخبرة البريطانية في هذا المجال.

الهيئة ونظيرتها الفرنسية تتعاونان في مجالات نظم إدارة الاستثمارات وإدراج الإصدرات

أكدت مذكرة التفاهم التي وقعتها هيئة الأوراق المالية والسلع مع هيئة سوق المال الفرنسية في باريس مؤخرا على تمكين الهيئتين من تنفيذ مهامهما بما يضمن الالتزام والتنفيذ للقوانين السارية المفعول المتعلقة بالأوراق المالية والعقود الآجلة.

وتؤكد المذكرة على أهمية تبادل الدعم الفني بين الطرفين وبصفة خاصة فيما يتعلق بنظم إدارة الاستثمارات، وأيضا بالمعلومات التي يجب أن تفصح عنها الشركات المساهمة العامة للمستثمرين، وعملية إدراج الإصدارات، بالإضافة إلى تطوير منتجات الصيرفة الإسلامية، وتنظيم أسواق الأوراق المالية، والعقود الآجلة. وتحدد المذكرة القنوات التي يتم من خلالها تنفيذ البنود ومنها تنظيم وعقد الندوات في كل من الإمارات وفرنسا والزيارات الدراسية والمؤتمرات وتبادل الوفود والانتداب». وتنص المذكرة على أن تقوم الهيئتان بالتعاون بينهما فيما يتصل بمنح التراخيص، والاستثناءات المتعلقة بممارسة العمل في الأوراق المالية، والعقود الآجلة، والخيارات، وأيضا في مجال إدارة الاستثمارات، وكذلك ما يختص بالقوانين والنظم المعمول بها في مجال الأوراق المالية والعقود الآجلة والخيارات والمنتجات الأخرى بالأسواق، والنصوص المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

مذكرة تفاهم مع هيئة خدمات الأسواق المالية بروسيا

وقعت هيئة الأوراق المالية مذكرة تفاهم مع الهيئة الاتحادية لخدمات الأسواق المالية في روسيا الاتحادية، وذلك بهدف تعزيز التعاون بين البلدين فيما يتصل بقطاع الأوراق المالية والعقود الآجلة. وقع المذكرة سعادة عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي وفيلاديمير ميلوفيدوف رئيس مجلس الهيئة الاتحادية لخدمات الأسواق المالية. وأكدت المذكرة على أهمية دعم كفاءة الأسواق المالية من خلال توفير أطر التفاهم المشترك بما يضمن تبادل المعلومات والتعاون فى مجالات التحقيقات وفق الحدود التي تسمح بها القوانين السارية في كل من الدولتين، إضافة إلى تنظيم عمليات الإفصاح عن البيانات المالية، وتعزيز سلامة أسواق الأوراق المالية في الدولتين، ورفع مستوى التفاهم بين الجانبين الموقعين بما يتيح توفير التسهيلات المتبادلة بينهما، ودعم الدور الرقابي لكل منهما بما يسهل «الالتزام والتنفيذ» في كافة المعاملات الجارية المتعلقة بالأوراق المالية والعقود الآجلة.

وبمقتضى المذكرة تتبادل الهيئتان التعاون والتدريب والمساعدة، اضافة الى التنسيق والتعاون فيما يتعلق بالإشراف والرقابة على أسواق الأوراق المالية والعمليات المتعلقة بها. ونصت المذكرة على إيجاد آلية تتضمن عقد اجتماع سنوي بين الهيئتين للتشاور حول المسائل المشتركة بينهما على أن يحدد الطرفان مكان عقد الاجتماع فى موعد سابق يتم الاتفاق عليه بينهما.

لتعزيز عمق الأسواق وزيادة تدفق الاستثمارات

«الأوراق المالية والسلع» توقع ٣١ مذكرة تفاهم دولية ومحلية

تسعى هيئة الأوراق المالية والسلع إلى تعزيز اطر التعاون وقنوات الاتصال الخارجية والداخلية مع الهيئات المناظرة عالميا ومع الجهات ذات العلاقة على الصعيد المحلي، بهدف الارتقاء بمعاييرها المهنية إلى المستويات العالمية.

ووقعت هيئة الأوراق المالية والسلع خلال السنوات الأربع الماضية ٣١ مذكرة تفاهم وتعاون دولية ومحلية من منطلق التأثر والتأثير المشترك على قاعدة التبادل المعرفي والعملي لتعزيز سلامة أسواق الأوراق المالية، واستقطاب أفضل الممارسات العالمية في هذا الإطار.

وتتيح هذه الاتفاقيات موائمة الأنظمة والتشريعات وتعزيز مستويات الرقابة والإفصاح والشفافية في أسواق المال المحلية من خلال تفعيل التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين والجهات الإقليمية والدولية ذات العلاقة.

وتهدف مذكرات التفاهم إلى تبادل المعلومات الفنية والتشريعات الخاصة بأسواق المال بين الهيئة والجهات المناظرة، كما تعمل على تفعيل سبل وأطر التعاون في مجال الرقابة على المؤسسات العاملة في أسواق المال والمشاركين فيها، والتشاور والتعاون في مجال التدريب وتبادل الخبرات والخبراء، وتعزيز العمل المشترك للحد من المخاطر المرتبطة بالتعاملات التي تتم في أسواق المال وسبل حمايتها.

وفي إطار علاقاتها الدولية، وقعت الهيئة ٢٣ مذكرة تفاهم مع جهات مناظرة عربية وأجنبية تركزت أغلبها في مذكرات تفاهم للتعاون المشترك وتبادل المعلومات، شملت دولا في العالم العربي وأوروبا وآسيا وأستراليا ونيوزيلاند، إضافة إلى مذكرتي تفاهم مع جهات أجنبية تعليمية متخصصة، فيما وقعت ٦ مذكرات تفاهم مع جهات محلية ذات علاقة بهيئة الأوراق المالية والسلع.

ويشير سعادة عبدالله الطريفي الرئيس التنفيذي لهيئة الاوراق المالية والسلع إلى « أن تفعيل البنود الواردة في مذكرات التفاهم يساهم في زيادة تدفق الاستثمارات بين الإمارات والدول الموقعة على هذه المذكرات، من خلال التنسيق بين الهيئة والجهة

تفعيل البنود الواردة في المذكرات يساهم في زيادة تدفق الاستثمارات بين الإمارات والدول الموقعة عليها

المناظرة وتشجيع الإدراج المشترك للأوراق المالية في أسواقنا المالية والأسواق الخارجية بما يعزز عمق الأسواق المالية».

وارتفعت الإدراجات الأجنبية في أسواقنا المحلية إلى ٢٦ شركة من أصل ١٣٢ شركة مدرجة في أسواق المال المحلية، بينما يبلغ إجمالي الشركات الأجنبية ٣٣ شركة من أصل ١٤٢ شركة، ويبلغ عدد الشركات الأجنبية المقيدة ٣١ شركة من أصل ١٣٧ شركة.

ويتوقع أن تساهم هذه المذكرات أيضا في استقطاب المزيد من الإدراجات الأجنبية في المستقبل القريب نظرا لقوة الاقتصاد الإماراتي وارتفاع الثقة العالمية فيه، والجهود التي تقوم بها هيئة الأوراق المالية وأسواق المال المحلية.

وقال سعادة عبد الله الطريفي إن الهيئة تعمل على تبني أفضل الممارسات العالمية، والاستفادة من المعايير والنظم الرقابية النوعية لدى الجهات المناظرة في الأسواق المتقدمة، بما يواكب التطورات المتلاحقة في الأسواق العالمية ويدعم النمو في أسواق المال المحلية.

ودعم توقيع هيئة الأوراق المالية على العديد من مذكرات التفاهم مع بعض الهيئات الإقليمية والدولية صورتها على الصعيد المحلي والعالمي، خاصة بعد تأسيس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية والذي اتخذ من أبو ظبي مقراً له، وانضمام الهيئة إلى عضوية المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، التي تعتبر الجهة المرجعية المختصة بوضع المعايير العالمية في مجال الأوراق المالية.

ويندرج توقيع الهيئة على هذه المذكرات في الإطار العام لمبادئ وقواعد المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الإياسكو)، والتي تدعو إلى ضرورة تعزيز سبل التعاون والتشاور والتنسيق العام بشأن القواعد المنظمة للأسواق المالية بين الدول الأعضاء فيها من أجل الحفاظ على كفاءة وسلامة معاملات الأسواق المالية الدولية وتدعيم التطور لأسواق المال.

ووسعت الهيئة من تعاونها ووقعت عدداً من الاتفاقيات المحلية لتعزيز الرقابة على المؤسسات العاملة في أسواق المال والمشاركين فيها وتبادل المشورة الفنية، إضافة إلى اتفاقيات أخرى في مجال التدريب والتأهيل.

مذكرات التفاهم التي وقعتها الهيئة

الرقم	الجهات المناظرة
١	هيئة الأوراق المالية - ماليزيا
٢	هيئة الأوراق المالية والاستثمارات - استراليا
٣	هيئة الرقابة - سنغافورة
٤	الهيئة العامة لسوق المال - مصر
٥	هيئة الأوراق المالية - الأردن
٦	لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها - الجزائر
٧	هيئة السوق المالية - الجمهورية التونسية
٨	مجلس القيم المنقولة - المغرب
٩	هيئة الرقابة للأوراق المالية - الصين
١٠	هيئة الأوراق والأسواق المالية - سوريا
١١	الهيئة العامة لسوق المال - سلطنة عمان
١٢	مجلس الأوراق المالية والبورصات - الهند
١٣	مجلس الخدمات المالية - جنوب أفريقيا
١٤	هيئة الرقابة على الخدمات المالية - كوريا الجنوبية
١٥	هيئة الأوراق المالية - فيتنام
١٦	هيئة الرقابة المالية والبورصة - تايلاند
١٧	هيئة الرقابة المالية -آيل أوف مان
١٨	هيئة الأوراق المالية - نيوزيلند
١٩	هيئة الرقابة المالية الاتحادية بألمانيا
٢٠	أوزبكستان
٢١	هيئة الخدمات المالية بالمملكة المتحدة
٢٢	الهيئة الاتحادية للخدمات المالية - روسيا الاتحادية
٢٣	هيئة الأسواق المالية - فرنسا
	جهات أجنبية للأوراق المالية
٢٤	معهد الأوراق المالية والاستثمار - المملكة المتحدة
	جهات تعليمية
٢٥	كلية كاس للإدارة في بريطانيا
٢٦	أكاديمية الإمارات التابعة لغرفة تجارة وصناعة أبوظبي
	جهات محلية ذات علاقة بالسوق المالي
٢٧	سلطة دبي للخدمات المالية
٢٨	معهد حوكمة
٢٩	بورصة دبي للذهب والسلع
٣٠	مصرف الامارات المركزي
	جهات محلية للتطوير الإداري
٣١	وزارة تطوير القطاع الحكومي

أدرجت رابطاً له ضمن موقعها الإلكتروني

«الهيئة» تصدر دليلاً لتبسيط إجراءات إصدار وتأسيس الشركات المساهمة

أدرجت هيئة الأوراق المالية والسلع رابطاً خاصاً على موقعها الالكتروني حول الشركات المساهمة العامة وقانون الشركات، وذلك في إطار سياساتها لتوعية وخدمة المستثمرين، وتقديم خدماتها عبر بيئة الكترونية حديثة ومتطورة.

ويتضمن الرابط الجديد -الذي أدرجته الهيئة مؤخرا- الضوابط التفصيلية لإجراءات ومستندات ونماذج إصدار شركة مساهمة عامة لسندات أو صكوك، ومتطلبات الإفصاح الواجب توافرها.

ويتيح ما تعرضه الهيئة على موقعها الالكتروني حول الشركات المساهمة توضيح كل ما يتطلبه إنشاء هذه الشركات وتسجيلها وإدراجها في أسواق المال المحلية وشروط عمليات الإدراج للشركات المحلية والأجنبية إضافة إلى إجراءات الجمعيات العمومية العادية وغير العادية، وزيادة وتخفيض رأس المال وإدراج الصكوك وسندات الدين وإدراجهما وإجراءات شراء الشركات لأسهمها إضافة إلى المتطلبات السنوية ومتطلبات الإفصاح.

وتسعى الهيئة، من خلال ما تعرضه من خدمات عبر موقعها الالكتروني الجديد، والذي أطلقته العام الماضي، إلى توفير خدمات نوعية للمستثمرين والشركات المساهمة العامة وشركات الوساطة وكافة المتعاملين بالسوق المالي، ليكون موقعها بوابة إلكترونية تلبي احتياجات كافة عملاء الهيئة، ونموذجاً للمبادرات المتطورة للتواصل والإبداع والريادة.

وعند تصفح هذا الباب الجديد يستطيع المستثمرون الحصول من خلاله على كل المعلومات والشروط المطلوبة فيما يتعلق بالشركات المساهمة العامة، كما يتيح لهم الحصول على كل الطلبات الضرورية لاجراءات الترخيص دون اللجوء إلى السفر والمراجعات الشخصية، ليتمكن مقدم الطلب من إنهاء معاملته كاملة عبر الانترنت.

وضمن خطتها الإستراتيجية، تسعى الهيئة إلى تطوير الخدمات و لتو فير ها بشكل نوعي للمستثمر ين و ا لشر كا ت ا لمسا همة ا لعا مة و شر كا ت ا لو سا طة وكافة المتعاملين بالسوق المالي، إضافة إلى توفير قاعدة بيانات متخصصة لكافة الباحثين والمحللين الماليين والعاملين في حقلي الصحافة والإعلام والمؤسسات البحثية والأكاديمية.

الدليل يتيح للمستثمرين الحصول على كل الطلبات الضرورية لإجراءات الترخيص دون اللجوء إلى المراجعات الشخصية

وتشتمل البوابة الإلكترونية للهيئة على الموقع الرئيسي الذي يتضمن قسماً خاصاً بالتعريف بالهيئة من حيث تأسيسها وتطورها ورؤيتها ورسالتها وأهدافها، وهيكلها التنظيمي وإدارتها وتشكيل مجلس إدارتها، وقسماً آخر خاصاً بقانون الهيئة وأنظمتها التشريعية، إضافة إلى قسم العلاقات الدولية الذي يتضمن علاقة الهيئة بمنظمة ا لأ يا سكو و مذ كر ا ت ا لتفا هم التي وقعتها الهيئة واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، والأخبار، والقسم الخاص بالمستثمرين، والذي يتضمن كيفية التعامل بالأوراق المالية وتداولها بيعاً وشراء وتسوية الصفقات ومسؤولية المستثمر، وقسم الأسواق ويتضمن سوق أبو ظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي وبورصة دبي للذهب والسلع.

وإلى جانب ذلك، تتضمن الصفحة الرئيسية تقرير المؤشر اليومي لسوق الإمارات للأوراق المالية، وإرشادات لتوعية المتعاملين في السوق المالي، وبعض الروابط بالمواقع ذات الصلة، والنشرة البريدية، إضافة إلى ركن خاص بالمقترحات وآخر للأحداث الهامة للهيئة وزاوية التصويت.

وبهذا الرابط الجديد الذي تمت إضافته مؤخرا، تكون الهيئة قد قطعت شوطاً كبيراً على طريق تعزيز بوابتها الإلكترونية بخدمات جديدة متطورة؛ وبحيث تصبح قناة تواصل توفر المعلومة وتساهم في تسهيل وتسريع الإجراءات، ويمكن من تعزيز العلاقة مع كافة العملاء (شركات مساهمة عامة وشركات وساطة ووسطاء ومستثمرين وغيرهم)، وأداة لانجاز العديد من الأعمال كتجديد الشركات وتعديل بياناتها وذلك من خلال النماذج التي يتضمنها الموقع (مثل نموذج تسجيل الشركات المساهمة العامة الجديدة، ونموذج طلب إدراج أسهم شركة في سوق الأوراق المالية، ونموذج النتائج الأولية للشركات المساهمة العامة، ونماذج الهيئة المتعلقة بشراء الشركات لأسهمها، ونماذج الصكوك الإسلامية، ونماذج سندات الدين، والنماذج الخاصة بالوسطاء مثل نموذج طلب قيد شركة وساطة وغيرها).

بينت أن تأثيرها على قراراتهم سلبية

دراسة تؤكد انخفاض ثقة المستثمرين في المنتديات الاقتصادية الالكترونية

كشفت دراسة حديثة تراجع ثقة المستثمرين فيما ينشر في المنتديات الاقتصادية الالكترونية حول أسواق المال، ودعت إلى المتابعة والمراقبة المستمرة لما ينشر فيها لتجنيب المستثمرين أية مخاطر قد تؤثر على قراراتهم الاستثمارية.

وشددت الدراسة، التي نفذتها «شركة فيدباك لأبحاث السوق» لصالح هيئة الأوراق المالية والسلع، إلى ضرورة الاهتمام بالمحتويات التي يتم تقديمها في المنتديات الاقتصادية الإلكترونية من خلال تقديمها للمعلومات الصحيحة، بعيداً عن الإشاعات.

وأكدت الدراسة، التي جاءت بعنوان «دور المنتديات الالكترونية في اتخاذ القرار الاستثماري، أن الغالبية العظمى من المستثمرين في أسواق المال المحلية يرون أن المنتديات الالكترونية تؤثر سلباً على قرارهم الاستثماري.

وتنشط عدة مواقع الكترونية اقتصادية في الدولة بخاصة منذ بدايات هذا العقد، في تقديم تحليلات فنية وأساسية وتنقل أخبارا اقتصادية يتركز اغلبها حول أسواق رأس المال، وتفتح الباب أمام مداخلات المستثمرين الذين يبدون آراءهم في سير التداولات وأداء الشركات...، في حين تقدم هذه المواقع وكتابها توصيات بالشراء والبيع.

وشملت الدراسة، التي جاءت على شكل استطلاع واعتمدت أسلوب المقابلة وجها لوجه، عينة عشوائية من المستثمرين ضمت ١٠٣٨ مستثمرا متوسط أعمارهم ٣٦ سنة منهم ٦٢٪ من المواطنين من ٨ مدن رئيسية في الدولة.

وبينت الدراسة أن المستثمرين يتابعون المنتديات الاقتصادية الألكترونية بشكل غير منتظم، مؤكدين أن محتويات المنتديات الاقتصادية الالكترونية متوسطة الأهمية من وجهة نظرهم.

وقال ٥٨٪ من المبحوثين إن طبيعة تأثير المنتديات الالكترونية على قرارهم الاستثماري سلبية، في حين رأى ٤٢٪ منهم أن تأثيرها إيجابي.

وقد هدفت الدراسة إلى معرفة أهم المواضيع التي يتم التركيز عليها ضمن هذه المنتديات، وتقييم محتوياتها فيما يخص الأسواق المالية في الدولة، ومعرفة وتقييم مدى مساعدة وتأثير المنتديات الإلكترونية في اتخاذ القرار الاستثماري.

واعتبر المستثمرون أن للمنتديات الاقتصادية الالكترونية تأثيراً سلبياً على اتخاذ قراراتهم

٥٨٪ من المستثمرين يرون أن تأثير المنتديات الإلكترونية على قراراتهم الاستثمارية سلبي

الاستثمارية، حيث تزودهم بمعلومات غير صحيحة وترويج إشاعات تفيد فقط المضاربين بالبورصة.

وقال ٥٦١ مستثمرا من العينة إنهم يعتقدون أن للمنتديات الالكترونية تأثيراً سلبياً على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية من خلال المعلومات غير الصحيحة والإشاعات التي تبثها هذه المواقع.

وعلى الجانب الآخر، يرى ٤٧٧ مستثمرا أن لهذه المواقع تأثيراً إيجابياً من خلال ما تقدمه من معلومات جيدة عن أخبار السوق المالي، وليس المعلومات التي تفيد في اتخاذ القرار الاستثماري كالتوصيات بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بالأسهم.

وقال ٤٨٪ من المستطلعين إن تأثير المنتديات الالكترونية على قراراتهم الاستثمارية سواء بالبيع أو الشراء منخفض، فيما قال ٤٠٪ منهم انه متوسط، بينما أكد ١٢٪ منهم إنه عالي.

وأكد ٥٦٪ من المبحوثين أن المعلومات التي يطلعون عليها في المنتديات الاقتصادية تساعد أحيانا على اتخاذ القرار الاستثماري، بينما قال ٣٠٪ منهم إنها لا تساعد مطلقا، وقال ١٤٪ منهم فقط إنها تساعد بانتظام.

غير أن ٥٨٪ منهم قالوا إن المنتديات تقدم معلومات جديرة بالثقة، وخالفهم الرأي ٤٢٪حيث أكدوا أنهم لا يثقون بهذه المعلومات.

وقال أغلب المستثمرين إنهم يركزون على أخبار السوق المالي خلال تصفحهم مواقع الانترنت، يليها التحليل الفني للأسهم، ثم تقييمات الأسهم والتوصيات بالبيع والشراء والتحليل الأساسي للشركات.

وأوضح ٣٠٪ من المستمرين أنهم يتابعون المنتديات الالكترونية بانتظام، بينما قال ٧٠٪ منهم إنهم يتابعونها أحيانا.

وحول مدى تقييمهم لمحتوى المنتديات الالكترونية، قال ٣٠٪ منهم أنه مهم، بينما قال ٥٠٪ منهم أنه متوسط، وقال ٢٠٪من المستطلعين أنه ضعيف.

وتتابع ٤٣٪ من العينة منتدى الإمارات للأسهم «مكتوب»، يليه منتدى الإمارات الاقتصادي ومنتدى تداول بنسبة ٤٢٪، يليه منتدى بورصة بنسبة ٣٦٪.

يذكر أن ٦٦٪ من المبحوثين يحملون شهادات جامعية في حين يحمل ٢٦٪ منهم شهادات ثانوية، ويحمل ٦٪ منهم شهادات عليا كالدكتوراه والماجستير، وتحمل النسبة الباقية شهادة الإعدادية.

سلبيات المنتديات الالكترونية

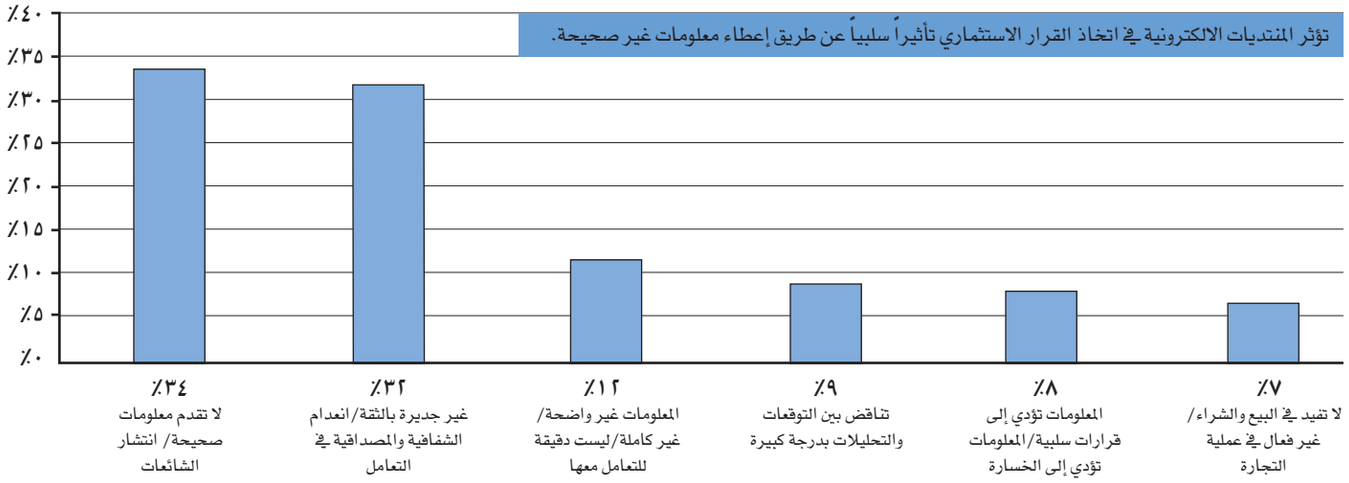

سجلت ٢١٢,٤ ألف عقد متداول في الربع الأول من عام ٢٠٠٩

ترخيص وسيطين جديدين واعتماد هوامش ابتدائية جديدة في بورصة دبي للذهب والسلع

منحت هيئة الأوراق المالية والسلع ترخيصين جديدين لوسيطين في بورصة دبي للذهب والسلع، ليرتفع بذلك عدد وسطاء تداول السلع المرخصين مع نهاية مارس الماضي إلى ١٣٢ وسيطا.

واعتمدت البورصة هوامش ابتدائية جديدة بالنسبة للذهب، الجنية الإسترليني – الدولار الأمريكي والعقود الآجلة الروبية – الدولار الأمريكي، فقد أصبح الهامش الابتدائي لتداول عقود الذهب ١٠٠٠ دولار أمريكي، وأصبح الهامش الابتدائي لتداول عقود الجنية الإسترليني ١٥٠٠ دولار أمريكي ، بينما أصبح الهامش الابتدائي لعقود الروبية ٨٠٠ دولار أمريكي لكل عقد. وبدأ العمل بهذه الهوامش اعتبارا من أبريل الجاري.

وتم تنويع آجال تداول عقود الذهب من حيث مدة العقد إلى ثلاثة آجال مختلفة جميعها متاحة للتداول أمام المستثمرين، وهى عقود قريبة الأجل، متوسطة الأجل، وأخرى بعيدة الأجل، مما يتيح الفرصة أمام المستثمرين لاختيار الآجال المختلفة وفقا لاختياراتهم وخططهم الاستثمارية.

وقد واصلت بورصة دبي للذهب والسلع تسجيل تداولات مرتفعة خلال الأشهر الثلاث الماضية رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية، لتصل إلى ٢١٢,٤٨٥ عقدا متداولا في الربع الأول من العام ٢٠٠٩، مما دفع بعض الشركات إلى السعي للحصول على تراخيص وساطة للاستفادة من الإقبال المتواصل على العقود الآجلة من المستثمرين.

إلى ذلك، ساهم الإقبال المتواصل من المستثمرين في ارتفاع عدد العقود الآجلة المتداولة في بورصة دبي للذهب والسلع إلى ٢١٢,٤٨٥ عقدا آجلا في الربع الأول من عام ٢٠٠٩، بزيادة بلغت نسبتها ٧٠٪ مقارنة بالربع الأخير من العام ٢٠٠٨، وبانخفاض نسبته ٣٣٪ مقارنة بنفس الفترة من العام ٢٠٠٨، مع اتجاه المستثمرين إلى التحوط ضد مخاطر تقلب سعر صرف العملات.

وبلغت قيمة العقود التي تم تداولها خلال الربع الأول من العام الحالي نحو ١١,٨٥ مليار دولار، فيما بلغ عدد التداولات المسجلة بالبورصة ٥٧,٩٦٣ عملية تداول .

وبلغ عدد العقود الآجلة المتداولة خلال شهر مارس الماضي ١٠١,٢١٥ عقدا بزيادة بلغت نسبتها ٣٨,٨٪ مقارنة بشهر فبراير الماضي والتي بلغ عدد العقود المتداولة فيه ٧٢٩,٠٤ عقدا، فيما بلغ عدد العقود الآجلة المتداولة خلال شهر يناير الماضي ٣٨,٣٦٦ عقدا.

أما من حيث نسبة الزيادة في قيم العقود المتداولة خلال نفس الفترة، فقد بلغت ١٣٤,٠٥٪ في شهر فبراير مقارنة بشهر يناير، بينما بلغت الزيادة ٤٢,٢٪ في شهر مارس مقارنة بشهر فبراير.

فقد بلغ إجمالي قيمة العقود المتداولة في الربع الأول من العام الحالي نحو ١١,٨٥ مليار دولار توزعت على ٥,٩١ مليار دولار في شهر مارس الماضي، ونحو ٤,١٥ مليار دولار في شهر فبراير، ونحو ١,٧٨ مليار دولار خلال شهر يناير الماضي.كما سجل عدد الصفقات زيادة ملحوظة حيث بلغت نسبة الزيادة في عدد الصفقات ٢,٣٪ خلال شهر فبراير مقارنة بشهر يناير، بينما بلغت نسبة الزيادة ١٠,١٢٪ في شهر مارس مقارنة بشهر فبراير.

وارتفع إجمالي عدد الصفقات في الربع الأول من العام الحالي إلى ٥٨,٩٦٣ عقدا، منها ٢٠,٧٣٢ عقدا في مارس الماضي، و١٨٨٢٩ عقدا في فبراير، و ١٨,٤٠٢ عقدا في يناير.

واستحوذت العقود الآجلة للعملات على اهتمام المستثمرين بالدرجة الأولى، وسجلت العملة الأوربية «اليورو» أعلى نسبة تداولات واستحوذت وحدها على ٦٣,٤٨٪ من إجمالي حجم التداولات بالبورصة بعد أن سجلت ١٣٤,٨٨٩ عقدا متداولا. وحلت تداولات عقود الذهب الآجلة في المرتبة الثانية من حيث حجم التداول، حيث بلغت عقود الذهب الآجلة المتداولة ٤٧,٠٥٢ عقدا على مدى الربع الأول من العام الحالي، وتمثل في مجملها ٢٢,١٤٪ من حجم التداولات .

أما باقي حجم التداولات فكانت العملة البريطانية «الجنية الإسترليني»- ١٥،٦١٨عقدا يليه عقود خام ويست تكساس- ٦،٦٦٨عقداً، يليها العملة الهندية «الروبية»- ٥،٥٣١ عقدا، يليها العملة اليابانية «الين» – ٢،٧٢٢ عقدا، أما أقل حجم تداول فكان فى عقود الفضة حيث بلغ حجم العقود ٥ عقود فقط .

على صعيد متصل، وضمن تواصلها مع المستثمرين، نظمت بورصة دبي للذهب والسلع ندوة لتقديم تفاصيل عقود تداول الروبية الهندية للمستثمرين من الأفراد والمؤسسات. وشهدت الندوة حضورا مكثفا من قبل المستثمرين .

الشهر	عدد العقود الآجلة المتداولة	قيمة العقود (مليار دولار أمريكي)	عدد الصفقات
يناير ٢٠٠٩	٣٨,٣٦٦	١,٧٨	١٨,٤٠٢
فبراير ٢٠٠٩	٧٢,٩٠٤	٤,١٥٨,٦	١٨,٨٢٩
مارس ٢٠٠٩	١٠١,٢١٥	٥,٩١٤,٩	٢٠,٧٣٢
الإجمالي	٢١٢,٤٨٥	١١,٨٥٠,٣	٥٧,٩٦٣

إحصاءات التداول ببورصة دبي للذهب والسلع مبينة حسب الأشهر

هيئة الأوراق المالية والسلع
Securities & Commodities Authority
أوراق مالية

تصدر عن هيئة الأوراق المالية والسلع
أبوظبي، ص.ب: ٣٣٧٣٣
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٨٨٨ ٧ ٦٢٧ ٠٢
فاكس: ٦٠٠ ٤ ٦٢٧ ٠٢
البريد الالكتروني: awraq_maliyah@sca.ae

عزيزي المستثمر..

تأكد من تعبئة كامل بيانات أوامر شراء وبيع الأسهم بمعرفتك قبل التوقيع عليها وتسليمها لشركة الوساطة، وذلك حتى لا يتم استغلالها بطريقة قد تعرضك لمخاطر التلاعب في حسابك.

مع تحيات
هيئة الأوراق المالية والسلع